

أعلن مركز دبي للإحصاء عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لإمارة دبي لعام 2018 إلى 398,13 مليار درهم. ويبلغ نمو الناتج في 2018 نسبة 1,94% مقارنة بعام 2017. ووفقاً لمركز الإحصاء، فإن أكثر القطاعات نمواً في 2018 هو القطاع العقاري، الذي نما بنسبة 7%، تلاه قطاع الصحة، الذي نما بنسبة 5,3%، ثم قطاعا الفنادق والمطاعم والتشييد، اللذان شهدا نمواً

بنسبة 4,5% لكل منهما. يشار إلى أن الإمارات أدركت أثر ودور التحديدات الاقتصادية للاقتصادات الكبرى في العالم، ومع ذلك، فقد بذلت جهوداً استباقية لتعزيز مكانتها المتقدمة بين دول العالم من خلال تطوير البنية التحتية ضمن استقرار اقتصادها في ظل حالة عدم اليقين التي تحيط بأفاق الاقتصاد العالمي.

مديونياتها للبنوك تراجعت 27% إلى 505 ملايين دينار شركات الاستثمار التقليدية فقدت 198 مليون دينار من أصولها خلال 12 شهراً

كتب - محمود شندي:

شهدت أصول شركات الاستثمار التقليدية في الكويت والبالغة 29 شركة تراجمًا خلال عام بنحو 198,3 مليون دينار بما يعادل 6,2% لتصل إلى 2,99 مليار دينار في يناير الماضي مقابل 3,19 مليار دينار في يناير 2018، وذلك في ظل استمرار الأوضاع الصعبة التي تعاني منها في ظل غياب القنوات الاستثمارية، وكذلك حجم الالتزامات المالية الضخمة التي تقع على كاهل تلك الشركات منذ الأزمة المالية العالمية التي اطاحت بالعديد من تلك الشركات خارج السوق.

وتراجعت أصول تلك الشركات الأجنبية بنحو 171,1 مليون دينار وبنسبة 13,7% لتصل إلى 1,24 مليار دينار في يناير الماضي مقابل 1,41 مليار دينار في يناير 2018، فيما تراجعت أرصدة شركات الاستثمار في البنوك المحلية بنحو 21,7 مليون دينار لتصل إلى مستوى 193,8 مليون دينار مقابل 215,5 مليون في يناير 2018 بنحو 10%، وبينما تراجعت التسهيلات الائتمانية التي قدمتها شركات الاستثمار للمقيمين 12,7 مليون دينار لتبلغ 333,5 مليون دينار في يناير الماضي مقابل 346,2 مليون دينار في يناير 2018 بنسبة 3,6%.

وحققت الاستثمارات المحلية لشركات الاستثمار ارتفاع بنحو 28,3 مليون دينار لتصل إلى مليار دينار، بينما ارتفعت الاستثمارات المالية المحلية بنحو 60,6 مليون دينار بارتفاع 7,3% مقابل 820,2 مليون دينار في يناير



2018، أما الاستثمارات المحلية غير المالية فقد تراجعت بنحو 31,4 مليون دينار لتصل إلى 146,1 مليون دينار مقابل 177,5 مليون دينار في يناير 2018 بنسبة 17,6%، فيما تراجعت الموجودات الأخرى بنحو 21,9 مليون دينار لتصل إلى 194,2 مليون دينار مقابل 216 مليون دينار في يناير 2018 وبنسبة 10,1% ونتيجة للارتفاع في شركات الاستثمار التقليدية في تسديد التزاماتها المالية تراجعت مديونياتها للبنوك المحلية بنحو 193,7 مليون دينار بنسبة 27,6% لتصل إلى مستوى 505,6 مليون

دينار في يناير الماضي مقابل 699,3 مليون دينار في يناير 2018، فيما بلغ التمويل من المؤسسات غير المصرفية 74,1 مليون دينار بارتفاع 12,1 مليون دينار مقابل 62 مليون دينار في يناير 2018، وتراجع إجمالي التزامات شركات الاستثمار الخاص بالتمويل للمقيمين بنحو 181,5 مليون دينار لتصل إلى 579,8 مليون دينار في يناير 2019 مقابل 761,3 مليون دينار في يناير 2018 بنسبة 23,8%. وهيبت الالتزامات الأجنبية لشركات الاستثمار بنحو 36,6 مليون دينار لتصل إلى 323,1 مليون دينار في يناير الماضي بنسبة 10,1% مقابل 359,6 مليون دينار في يناير 2018 وارتفعت السندات المصدرة لشركات الاستثمار بنحو 39,7 مليون دينار بنسبة 143% لتصل إلى 67,3 مليون دينار مقابل 27,6 مليون دينار في يناير 2018، وتراجعت حقوق المساهمين بنحو 43,5 مليون دينار بنسبة 2% لتصل إلى مستوى 1,58 مليار دينار مقابل 1,62 مليار دينار في يناير 2018، وارتفع حجم المطلوبات الأخرى بنحو 14 مليون دينار لتبلغ 437 مليون دينار مقابل 423 مليون دينار في يناير 2018. وكانت شركات الاستثمار الكويتية قد علنت بصورة كبيرة خلال السنوات الماضية وخصوصاً عقب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى خروج العديد منها من السوق فيما حاولت الشركات ذات الملاءة المالية الصمود أمام الأزمة ونجحت في هيكلة أوضاعها المالية وتجاوزت تلك الصدمة لتستمر في السوق، ومازالت تلك الشركات تواجه العديد من التحديات في ظل ضعف البيئة التشغيلية وغياب الفرص الاستثمارية.

"هيرمس" تخفض السعر العاذل لسهم "المتكاملة" 15,4%

خفضت المجموعة المالية هيرميس القابضة من السعر العادل للشركة المتكاملة القابضة من 1,3 دينار للسهم إلى 1,1 دينار، بانخفاض نسبته 15,4%، لكنها أبت على توصيتها السابقة بشراء سهم الشركة. وقالت المجموعة، إنه ورغم تخفيض السعر العادل لسهم "المتكاملة" لكنه يبقى أعلى من سعر الإقبال كما في جلسة أول أمس الأحد عند مستوى 730 فلساً وفق موقع "مباشرة". وأوضحت "هيرميس" إنها اتبعت في تقييمها لسهم الشركة الضغوط التنافسية الخاصة بالأسعار مع الأخذ في الاعتبار انخفاض معدل شراء وتأجير المعدات في المدى الطويل. وتوقع التقرير أن تؤثر المنافسة

سلباً على زخم نمو أرباح "المتكاملة"، حيث خفضت "هيرميس" تقييماتها لربحية السهم في العام 2019 بناءً على تلك التغيرات، كانت أرباح "المتكاملة" ارتفعت 29,5% في العام الماضي، لتصل إلى 17,23 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 13,3 مليون دينار في عام 2017. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن العام الماضي بنسبة 40% من القيمة الاسمية للسهم، ووفق 40 فلساً لكل سهم بقيمة إجمالية تبلغ 8,8 مليون دينار. وارتفع سهم "المتكاملة" بنسبة 14,0% في نهاية تعاملات أمس الثلاثاء، حيث أغلق عند سعر 730 فلساً، وذلك بتداول 44,8 ألف سهم بقيمة 32,7 ألف دينار.

السعودية تصدر أول أدوات دين لفترة استحقاق 15 عاماً

يشهد اقتصاد المملكة، كما يتسهم هذا الإصدار بالأجل الأطول مع الحاجة إلى مثل هذا النوع من التمويل الذي قد يوفر في دعم وتمويل المشاريع طويلة الأجل مثل مشاريع البنية التحتية والإقراض العقاري وغيرها. تأتي إنجازات مكتب إدارة الدين العام بوزارة المالية السعودية، بالتعاون مع برنامج تطوير القطاع المالي لتمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. كانت وزارة المالية السعودية انتهت من استقبال طلبات المستثمرين على إصدارها المحلي لشهر مارس 2019 تحت برنامج صكوك حكومة المملكة العربية السعودية بالريال السعودي. وجرى تحديد حجم الإصدار بمبلغ إجمالي قدره 6,075 مليار ريال. أوضحت الوزارة في بيان أن الإصدارات قسمت إلى شريحتين الأولى منها، تبلغ 2,395 مليار ريال، ويصبح الحجم النهائي للشريحة 7,8 مليار ريال لصكوك تستحق في عام 2029. وتبلغ الشريحة الثانية، 3,680 مليار ريال لصكوك تستحق في عام 2034.

أعلن مكتب إدارة الدين العام بوزارة المالية السعودية استمراره في إضافة سنوات استحقاق أطول في منحنى العائد الحكومي، لأدوات الدين المصدرة باسم المملكة. وقال المكتب في بيان إوردته "العربية. نت"، إنه "أتم أول إصدار عام في تاريخ المملكة لاستحقاق 15 سنة، مضيلاً 3 سنوات استحقاق إضافية عن إصدار الشهر الماضي، وخصم سنوات إضافية مقارنة بإصدارات 2018". وشهد الإصدار المقسم إلى شريحتين منها 10 و15 سنة، إقبالاً كبيراً خصوصاً في شريحة الـ 15 سنة والتي شكلت 61% من مجموع الإصدار. وامتوت طلبات الاكتتاب على أول مستثمر دولي يستثمر في إصدارات المملكة القومية بالريال السعودي. يمثل إصدار الـ 15 سنة مؤشر قياس جديد للمصدرين المحتملين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص ليتمكنهم من خلاله الاسترشاد بأسعار العائد. ويساهم الإصدار الجديد ذو الـ 15 عاماً في خلق طلب في السوق (إضافة إلى وسائل الإقراض البنكية التقليدية) في هذه الأجل، مما سيخلق مصدر تمويل جديد خصوصاً في ظل التحول الذي

النفط يزيد مكاسبه وخام "برنت" يلامس 68 دولاراً

وعلى صعيد التداولات، ارتفعت العقود الآجلة لخام "نايمكس" تسليم مايو بنحو 1,92% إلى 59,95 دولار للبرميل، وصعدت العقود الآجلة لخام "برنت" تسليم مايو بنسبة 1,18% إلى 68 دولاراً للبرميل في تمام الساعة 04:06 مساءً بتوقيت مكة المكرمة. وفي غضون ذلك، ارتفع مؤشر الدولار - الذي يقيس أداء العملة الأميركية أمام سلة من العملات الرئيسية - بنسبة 0,13% إلى 96,69 نقطة. وقالت مؤسسة البترول الكويتية، إن سعر برميل النفط الكويتي انخفض 99 سنتاً ليبلغ 26.66 دولار.

ارتفعت أسعار النفط خلال تداولات أمس بدعم من خفض "أوبك" للإمدادات وتوقعات انخفاض المخزونات الأمريكية، وهو ما قلل تأثير المخاوف بشأن ضعف الطلب على الطاقة بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي. وأشار تقرير لـ "رويترز" أن "أوبك" وطلاعها يعززون عقد اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة المقبل في التاسع عشر من مايو بمدينة جدة. وتتحول الأنظار نحو صدور بيانات مخزونات الخام غير الرسمية من قبل معهد البترول الأميركي في وقت لاحق اليوم، بينما ستمعلن إدارة معلومات الطاقة البيانات الرسمية اليوم.



هل سيشهد العالم أزمة مالية أخرى؟

بقلم- عدنان أحمد يوسف

لقد كُتبنا حول موضوع الأزمة المالية العالمية عدة مرات، ونوهنا إلى عدد من تداعياتها التي مازالت مستمرة بأشكال مختلفة لكون جانباً من الأسباب الرئيسية التي أدت لاشتعالها لمعالجة بعد بصورة جذرية وإنما بشكل جزئي، مما يمكن لها أن تهدد مجدداً بنشوب أزمة مالية جديدة.

واليوم نعود للكتابة حول هذا الموضوع مع تصاعد نذر الحروب التجارية بين الصين والولايات المتحدة وما تجره من حروب على أكثر من جبهة، حرب العملات، والأسواق المالية، والضرائب، كذلك في ظل أزمة البريكست وضعف الاقتصاد الأوروبي، وهي أمور دفعت بصندوق النقد الدولي إلى تخفيض توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي إلى 3,5% هذا العام، بينما انضحت آثار الحرب التجارية على الاقتصاد الصيني، حيث لم يحقق نسبة نمو إلا بنسبة 6,2%، وهي أدنى مستوى نمو يسجلها خلال السنوات الماضية.

ويرى العديد من الاقتصاديين أنه بينما النظام المالي والبنوك اليوم في حالة أفضل بكثير مما كانوا عليه قبل عام 2008، فإننا قد نشهد عاجلاً أم آجلاً ركوباً آخر ولكن متى وهل سيبدأ مرة أخرى من الأسواق المالية؟ الأجوبة على هذه التساؤلات تركت دون إجابات قاطعة، لكننا ها نحن نشهد تباطؤاً في الاقتصاد العالمي منذ بداية العام 2019. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2,4% والصين كما ذكرنا بنسبة 6,2%. كما من المتوقع أن تحقق الهند أسرع نمو من بين الاقتصادات الرئيسية وبنسبة 7,5%، بينما يتوقع أن تشهد منطقة اليورو واليابان 1,8% و1% على التوالي. وتبين هذه الأرقام أن أي من الاقتصادات العالمية لن تصاب بالركود ولكن النمو لا يزال ضعيفاً، ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم الذي يمثل تهديداً آخر لاستقرار الاقتصادي 2% في الولايات المتحدة وحتى في منطقة اليورو واليابان.

لقد دفعت الأزمة العالمية عام 2008 للاقتصادات الرئيسية في الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو واليابان للتدخل عبر تقديم حوافز نقدية هائلة لم يسبق لها مثيل في التاريخ استمرت حتى العام الماضي. في حين عارض القليلون هذا التدخل آنذاك لأن الجميع كان متفقاً على ضرورة ضخ السيولة لمنع الانهيار الاقتصادي، لكن بات واضحاً اليوم أن هناك أضرار جانبية خلفها هذا التدخل، حيث أن تقليص الميزانيات العمومية للبنوك المركزية في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى أو كما يطلق عليه "التشديد الكمي" وزيادة أسعار الفائدة يطالبان الحذر الشديد لكونها يوديان إلى كبح النمو الاقتصادي في 2019-2020.

كانت الاستجابة الأخرى لأزمة عام 2008 هي التحفيز المالي وزيادة الدين الحكومي في جميع الاقتصادات الرئيسية. في اليابان، كان نمو الدين الحكومي وسيلة لمنع الاقتصاد من الانخفاض قبل أزمة عام 2008 ويستمر لغاية اليوم. في الولايات المتحدة، أضافت التخفيضات الضريبية التي قام بها الرئيس ترامب أعباء جديدة إلى كومة الديون الضخمة التي استخدمت لإنقاذ الاقتصاد خلال فترة ولاية الرئيس السابق. في منطقة اليورو، أدت الجهود التي بذلتها الحكومات لإنقاذ البنوك من خلال الدعم المالي إلى خلق حلقة مفرغة وكانت لها انعكاسات سلبية على البنوك. لكن كل هذه المخاطر المترتبة بالديون الحكومية على الاستقرار الاقتصادي والنمو تبدو بصورة أكبر في الصين. ففي الصين، على عكس الاقتصاديات الأخرى، نمت كل من ديون الحكومة وديون القطاع الخاص بسرعة كبيرة وأحدثت توترات في النظام المالي.

ولأكثر من عقد من الزمان، اعتمد النمو الاقتصادي السريع للصين على الاستثمار الضخم من جانب القطاعين الحكومي والخاص. في عام 2017، شكلت الاستثمارات 44% من الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك كان معظمها في مشاريع لم تكن هناك حاجة إليها، مثل المساكن في المدن الكبيرة التي تعاني من فائض في مثل هذه المساكن. لكن مثل هذا النمو في الاستثمار يعتبر غير مستدام. كما كانت الصادرات في المحرك الرئيسي الآخر للنمو في الصين، ولكن محرك النمو هذا يواجه تحديات أيضاً اليوم والمتمثل في النزاع التجاري مع الولايات المتحدة. ولكي يحافظ الاقتصاد الصيني على نموه بأكثر من 6%، سيتعين عليه الاعتماد على الاستهلاك الخاص الذي كان في عام 2017 لا يزال يمثل 39% فقط من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن تحفيز الاستهلاك الخاص دون توليد معدل تضخم كبير يتطلب نمواً تقوده الإنتاجية في جانب العرض. ويعتقد على نطاق واسع أن مكاسب الإنتاجية هذه يمكن أن تأتي من الابتكار والاختراقات الجديدة التي بدورها تتطلب نظاماً اجتماعياً أكثر انفتاحاً.

وأرسل المسؤولون الصينيون بعض الإشارات الخاطئة خلال العام 2018، حيث وصلوا دعم المؤسسات الحكومية الخاسرة، مما أثار قلق الأسواق ودفع ببعض رؤوس الأموال لمغادرة البلاد، مع انقضاء فائض الحساب الجاري وتراجع احتياطي العملات الأجنبية بنسبة 50% منذ عام 2008. وفقدت العملة الصينية ما نسبته 8% من قيمتها في العام 2018. ويعتقد بعض الخبراء أن نمو الاقتصاد الصيني الحقيقي قد لا يتعدى نسبة الـ 5% إذا ما تم الأخذ بالاعتبار الديون الضخمة المتراكمة في الاقتصاد. وهذا ما تطرقنا له في مقال منفصل قبل أكثر من عام. المشكلة الأخرى التي يواجهها الاقتصاد الصيني أيضاً البنوك الصينية، حيث لا أحد يعلم على وجه التحديد حجم الخسائر في دفاترها من الديون المقدمة للمؤسسات الحكومية.

بناءً على ما سبق، هل سنشهد احتمال حدوث أزمة مالية واقتصادية في الصين في الأشهر الثمانية عشر القادمة؟ نعم قد يشهد الاقتصاد الصيني تباطؤاً في النمو، ولكن الصين تملك نظاماً سياسياً مركزياً يمتلك قوة اقتصادية هائلة. ويوجد لدى الحكومة وسائل للسيطرة على النظام المالي والاقتصاد الحقيقي أكبر بكثير من أي دولة أخرى كبيرة في العالم. صحيح أن التدخل القوي قد يكون معاكساً للإصلاحات الأساسية التي اتخذتها الصين لتحرير الاقتصاد نوعاً ما، ولكن في النهاية، تعتبر القيادة الصينية إن الحفاظ على استقرار البلد يقع على أعلى درجة من أولوياتها من الإصلاحات الاقتصادية والتقدم. ولكن في كل الحالات، ماذا سوف تعني مآلات الاقتصاد الصيني هذا العام والعام المقبل للاقتصاد العالمي ككل، ومنها اقتصادياتنا العربية؟ هذه هو السؤال المهم.

رئيس اتحاد المصارف العربية سابقاً
رئيس جمعية مصارف البحرين